Algerian Journal of Human and Social Sciences
المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN : 2588-1558 / EISSN : 2710-8635

المجلد: 04/العدد: 01
(جويلية/ 2020)
ص: 01-14

دور تنظيمات المجتمع المدني في تفعيل الوعي الأمني للشباب الجزائري

The role of civil society organizations in activating the security awareness of Algerian youth

ناجي عبد النور[1*]، حفصي محمد أمين [2]

Nadji Abdenour [1*], Mohamed-Amine Hafsi [2]

[1] قسم العلوم السياسية- جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر
abdenour.nadji@univ-annaba.dz

[2] قسم العلوم السياسية- جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر
hafsi.amine@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام: 12 /2020/07 تاريخ النشر: 30 /2020/07

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الأدوار التي تقوم بها تنظيمات المجتمع المدني في تنمية الوعي الأمني لدى الشباب، في ظل تصاعد التهديدات الداخلية والخارجية، وعليه تتبلور إشكالية الدراسة في رصد التحديات والتهديدات ومعرفة مدى قدرة المؤسسات غير الرسمية على مواجهتها، وظفت الدراسة المنهج الوصفي، توصلت إلى عوائق قانونية واجتماعية وهيكلية تؤثر على الأداء الرشيد، أوصت بآليات لتفعيل المهام.

الكلمات المفتاحية :التوعية الأمنية،الأمن المجتمعي، تنظيمات المجتمع المدني.

Abstract :

The study aims to know the roles that of civil society organizations play in developing security awareness among youth, in light of the escalation of internal and external threats, and thus the problem of the study crystallizes in monitoring challenges and threats and knowing the extent of the ability of civil society institutions to face them, and the study employed the descriptive approach, reached obstacles Legal, social, and structural impacts on rational performance, recommended mechanisms to activate tasks.

Keywords: Security awareness, Civil society organizations, Societal threats.

*المؤلف المرسل

المنارة للاستشارات
ww

1. مقدمة

يشكل الأمن محور أساسي في حياة الإفراد والأمم، ويعد الأولوية الأولى لدى الدول ومؤسساتها الرسمية والغير الرسمية، يظهر الدور الأمني للمؤسسات غير الرسمية في الجانب الوقائي من خلال نشر ثقافة السلم وغرس القيم الوطنية والدينية، وتوفير بيئة تربوية وتعليمية تقوم على تنشئة جيل مشبع بالقيم الوطنية والدينية ومدرك لتحديات العالمية، وذلك بالشراكة مع الأجهزة الأمنية والمؤسسات الرسمية الأخرى، وتعد مؤسسات المجتمع المدني إحدى أهم المؤسسات غير الرسمية التي تقوم بهذا الدور، حيث تستقبل عددا كبيرا من الشباب من مختلف الفئات الاجتماعية والطبقية، وتؤثر فيهم من خلال الفكر والانتماء السياسي والنقابي، تقع عليها العديد من المسئوليات التعليمية والتربوية والتوعية، خاصة في ظل التحديات الأمنية والمخاطر المعاصرة التي يواجهها الشباب من انحراف وإجرام وتطرف وهجرة غير شرعية وتهديدات مرتبطة بالجانب الثقافي والمعلوماتي، هذه التهديدات التي تعرفها المجتمعات ومنها المجتمع الجزائر، والتي تؤثر فيه بقوة، وفي الأمن الوطني خاصة فبعد تصاعد اتجاهات الجريمة وتنامي الهجرة غير الشرعية، وبروز أطماع القوي الإقليمية والدولية المتنافسة على ثروات وخيرات البلاد.

وبما أن المؤسسات الأمنية أصبحت غير قادرة لوحدها على مواجهة الكم الهائل من الجرائم والانحرافات الفكرية والسلوكية، خاصة بعدما تحولت المعضلة الأمنية من الدولاتية إلى المجتمعية، أضحت عملية الشراكة بين المؤسسات المجتمعية والمؤسسية ضرورة حتمية لتحقيق التوعية الأمنية بهدف تحصن المجتمع والشباب، ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة في السؤال المركزي التالي :

– إلى أي مدى تساهم المؤسسات غير الرسمية في الرفع من الوعي الأمني لدى الشباب وتحصينه من مختلف التحديات الداخلية والتهديدات الخارجية ؟

المنارة للاستشارات
ww

أهدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تعزيز دور المؤسسات غير الرسمية في تحقيق الوعي الأمني والتعرّف على الدور الوقائي للتنظيمات المجتمع المدني، كما تهدف كذلك الدراسة إلى رصد المشكلات التي تواجه الشباب وتدفعه إلى الانحراف والهجرة غير الشرعية.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية مجالها وموضوعها، فالأمن يعد من ضروريات الحياة الإنسانية، تعد الدور التربوي الوقائي والتوعوي الأمني للمؤسسات غير الرسمية من أهم الأدوار والوظائف في الوقت الراهن، مع تنامي الانحراف والجريمة والتهديدات المجتمعية، تتجلى كذلك أهمية الدراسة في طرحها للمقاربة التشاركية بين تنظيمات المؤسسات غير الرسمية والمؤسسات الأمنية للحد من مظاهر ارتفاع معدل الجريمة ومحاربة التهديدات الفكرية والالكترونية.

منهج الدراسة: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الشباب مع التهديدات المجتمعية المختلفة وأسبابها وبيئتها وكيفية مكافحتها. كما تم الاعتماد على الأسلوب المكتبي في جمع المعلومات والمعطيات والحقائق من الكتب والدوريات والمنشورات وأوراق عمل بحثية.

2. الإطار النظري لدراسة (الأمن المجتمعي، التوعية الأمنية، التوعية السياسية)

1.2 الأمن المجتمعي: شكل الأمن ولا يزال محورًا أساسياً في حياة الإنسان وتفكيره سواء كان ذلك على مستوى الفرد أم الجماعة أم الدولة، فالحاجة إلى الأمن بكافة صوره وأشكاله من أهم الحاجات الفطرية التي لا يمكن أن يستغنى عنها الإنسان، لقد تعددت مفاهيم الأمن وأبعاده في ضوء التحولات التي يشهدها العالم مع بروز أخطار جديدة ومتغيرات تركت آثارها على جميع الأنساق الحياتية.

لقد ظهر مفهوم الأمن الإنساني وكان الهدف الأساسي منه هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذْ قد تكون الدولة في آمن، في حين يفتقر بعض من مواطنيها إلى الأمن الإنساني لظروف عِدة بسبب الاختلال في توزيع الثروة واحتكارها وسوء استغلالها أو لظروف طبيعية ومناخية أو نتيجة للصراعات والنزاعات، وقد تعدد مظاهر الأمن من الأمن الجنائي

المنارة للاستشارات
ww

الذي يقصد به غياب جرائم العنف التي تُهدد الأفراد، إلى الأمن السياسي ويُقصد به وجود نظام سياسي ديمقراطي تشاركي، يحترم الحقوق والحريات الأساسية، بعيد عن التعسف الصراعات السياسية والاغتيالات التي تُهدد النظام العام، إلى الأمن الاقتصادي والذي يتمثل في غياب الفساد والجرائم الاقتصادية كالاختلاسات وتبيض الأموال، إلى الأمن الثقافي ويتُمثل في غياب الجرائم الأخلاقية وسيادة القيم الداعمة للضبط الاجتماعي، إلى الأمن الاجتماعي الذي يتمثل في غياب التفكك الاجتماعي الأسري، وتماسك علاقة الفرد بالمجتمع والمواطن بالدولة، وزيادة الولاء والانتماء للمجتمع، وما تفرضه عوامل التغيير الاجتماعي من تحوّلات جذرية [1].

يشمل مفهوم الأمن المجتمعي كل النواحي الحياتية التي تهم الإنسان، ابتداء من حالته النفسية وشعوره بالطمأنينة والاستقرار النفسي، إلى محيطه العائلي وعلاقته الأسرية وبيئته الخارجية وهويته وحريته وعدم المساس بها، وغياب كل ما من شأنه الإضرار بحياته يعد الأمن المجتمعي حاجة أساسية للفرد ومصلحة حيوية للدولة ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية ومن بينها تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات الرياضية والخيرية والحقوقية والمدرسية، وعليه تسعى معظم الأنظمة السياسية إلى محاولة ادمج حاجيات الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدل التركيز فقط على استقرار النظام السياسي ويقدم "اسكندر نبيل رمزي" تعريف للأمن الاجتماعي أكثر إجرائية، إذ يصور الأمن الاجتماعي بأنه " مجموعة من التدابير الحمائية التي تؤهل الإنسان للحصول على احتياجاته الأساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج، وخاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية، أو ضائقة اقتصادية وضمان الحد الأدنى لمستوى المعيشة "[2].

المنارة للاستشارات
ww

أما "إحسان محمد الحسن" فيقدم التصور السوسيولوجي للأمن الاجتماعي ويعبر عنه بـــ "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم، أو قد يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة"[3].

– **عوامل تهديد الأمن الاجتماعي:** يقع الأمن الاجتماعي ضمن مفهوم الأمن الوطني إلاّ إنه يرتبط بالعوامل الداخلية المؤثرة في المجتمع، ومن ثمة فإنه يعنى حماية المجتمع من الجرائم الواقعة والمتوقعة، أن الغاية من الأمن الاجتماعي هو تحقيق الاستقرار والسلم وبالتالي فإن العوامل التي تهدد الأمن الاجتماعي هي العوامل التي تهدد استقرار الجماعة وطمأنينة الفرد، وتتمثل في الانحراف وتعاطي وانتشار المخدرات التي تعتبر من أخطر الآفات التي تهدد المجتمع واستقراره، لما تتركه من آثار سلبية على صحة الأبدان والعقول وتبديد للطاقات والثروات، وما تورثه من خمول واستهتار تفسد معه العلاقات الاجتماعية وتشكل بوابة لارتكاب جرائم أخرى كالسرقة والاغتصاب وأحيانا القتل، بالإضافة إلى الفقر حيث يعتبر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية حيث يؤدي الحرمان والعوز إلى بروز حالات الجنوح التي تدفع أصحابها إلى السرقة والانتقام الانحراف الاجتماعي.

2.2 التوعية الأمنية:

يعرف الوعي على انه إدراك المرء لذاته ولما يحيط به إدراك مباشرا، فالفرد يمكن أن يكون واعي بذاته وبالبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة، تتجلى التوعية في نشر الحقائق والمعلومات والمعطيات والمعارف بين أفراد المجتمع لتحسين سلوكهم وأسلوب حياتهم، وعليه فالتوعية هي عمل مقصود ومنظم ومدروس يستهدف تغيير اتجاهات وأراء وأفكار ومواقف الفرد والجماعة بالنسبة لقضية معينة.

تعتمد المجتمعات على التوعية الأمنية في مواجهة الظواهر الاجتماعية الخطيرة والسلبية، وفي منع وقوع الجرائم، والعمل على تغيير السلوك السلبي للإفراد إلى السلوك

المنارة للاستشارات
ww

الايجابي الذي يتماشى والإجراءات الأمنية التي تحقق الأمن والاستقرار للمواطنين إلى حد المساعدة في التصدي للجريمة وكشف مرتكبيها.

وعليه يأتي دور التوعية الأمنية في الوقاية من الجريمة عبر التوعية الفردية والجماعية كأحد أهم العوامل في الحد من الجرائم والحيلولة دون ظهور بيئة حاضنة تساهم في نشأة الشخصية غير السوية والخارجة عن قواعد المجتمع والقانون التي تفضي إلى ارتكاب الجرائم.

بناء على ما سبق يعبر الوعي الأمني عن جملة من المعاني تتمثل في ما يلي :

– فهم الجمهور لحقيقة الحالة الأمنية وبكل ما يحيط بها من متغيرات تؤثر سلبا أم ايجابيا.

– الإدراك المناسب للجمهور بكافة التدابير الوقائية التي تقي الفرد من الجريمة.

– القدرة على تشجيع مسارات التعاون بين الأجهزة الأمنية وتنظيمات المجتمع المدني في محاربة الجريمة والانحراف.

– تنشئة الحس الأمني للجمهور حتى يمنحهم المقدرة على توقع الأحداث الإجرامية.

– تنمية الرغبة لدى الجمهور في التعلم الأمني واكتساب المعرفة المناسبة للمعلومات الأمنية[4].

3.2 التوعية السياسية:

تعرف الموسوعة البريطانية الوعي السياسي بأنه " ما لدى الأفراد من معارف سياسية على المستوى المحلي أو العالمي، نتيجة الثقافة السياسية التي يحصل عليها المواطنون داخل المجتمع، والتي تعد مؤشرا جيدا على التقدم أو التخلف السياسي من حيث إدراك المواطنين لدورهم في صنع القرار ومدى ظهور فكرة المواطنة " [5]. قد يعني الوعي السياسي الرؤية الشاملة، بما تتضمنه من معارف سياسية وقيم واتجاهات سياسية، التي تتيح للإنسان أن يدرك أوضاع مجتمعه ومشكلاته، ويحللها ويحكم عليها، ويحدد موقفه منها دون أن يتخبط أو يقع فريسة للدعايات المضادة أو الحرب النفسية أو الرسائل الإعلامية أو الشائعات. يتضمن الوعي

المنارة للاستشارات
ww

السياسي مستويين : مستوى نظري ويشمل معرفة القيادات وإدراكها للقضايا السياسية ومناقشة المفاهيم السياسية كالدولة والأحزاب والعمل الحزبي والبرلماني ومستوى الممارسة ويشمل المشاركة المباشرة كالترشح لانتخابات العامة، وتولي المناصب السياسية والإدارية، أو الانضمام لأحد الأحزاب.

3. الشباب والمهددات المحتملة للأمن المجتمعي

إن المتتبع والمراقب للواقع الاجتماعي والسياسي في الجزائر يلاحظ انتشار قيم وسلوكيات مخلة بالأمن ومعيقة للتنمية الشاملة (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية...) منها عدم التقيد بالنظام العام، العزوف عن المشاركة السياسية، السلبية، اللامبالاة، الانهزامية، العنف، تنامي الجريمة، اختطاف الأطفال، انحراف الشباب وهي الظواهر التي تشهد اتساعا يبعث على القلق خاصة في الجزائر، والتي من شأنها أن تعرض هذه الفئة إلى الخطر وتهدد توازن وانسجام المجتمع، حيث تظهر إحصائيات الدرك الوطني من 2008 إلى 2012 بأن المعدل السنوي للأحداث المتورطين في شتى أنواع الإجرام هو3153 [6]. كما سجّلت وحدات الدرك الوطني خلال السداسي الأوّل من سنة 2012 ارتفاعا محسوسا في الإجرام العام والمنظّم بالجزائر مقارنة بنفس الفترة من السنة التي سبقتها، حيث تمّت معالجة 66933 قضية، والتي أدّت إلى إلقاء القبض على 38323 شخص، في الوقت الذي تمّت فيه معالجة 34894 قضية وتوقيف 35432 شخص في السنة الماضية، أي بزيادة على التوالي قدرها 05.09 بالمائة، منها 6283 قضية متعلّقة بالجريمة المنظمة التي تدخل في إطارها جرائم الاتّجار بالمخدّرات والأسلحة والذخيرة والمركبات والمعادن الثمينة، وجرائم المساس بالاقتصاد الوطني والتهريب، أمّا فيما يخص جرائم الاتّجار بالأسلحة فقد تمّت معالجة 699 قضية، أي بزيادة قدرها 31.39 مقارنة بالسنة الماضية [7]. إن ارتفاع معدل الجريمة في الجزائر قياسا بالسنوات الأخيرة مرجعه حالة الغليان التي تعرفها الجبهة الاجتماعية أمام ارتفاع معدل البطالة وغياب الوازع الديني والأخلاقي والتوعية الأمنية، وما زادها ارتفاعا الثورات العربية والحروب الأهلية

المنارة للاستشارات
ww

التي تشهدها الدول الواقعة مع الحدود الجزائرية التي فتحت الباب على مصراعيه لكلّ أنواع الجريمة المنظمة خاصة ما يتعلّق بالتهريب سواء المخدّرات أو الأسلحة ومختلف المنتجات الأخرى، ومظاهر التطرف والعنف بأنواعه (الملاعب، المدارس، الشوارع...).

4. ادوار المؤسسات غير الرسمية في التوعية الأمنية

في ظل تنامي وظهور تهديدات جديدة، تشمل الجريمة بمفهومها الواسع والمحذرات وتهريب الأسلحة عبر الحدود، العنف بين الشباب، تحالف الإجرام مع الإرهاب، وكل التهديدات التي تمس المجتمع بكل فئاته وشرائحه والتي يمكن أن تهدد الأمن الإنساني والوطني مما يحتم إقحام المؤسسات غير الرسمية في الأنشطة التي من شانها تحصن المجتمع والشباب، وعن طريق التوعية الأمنية من خلال مساهمة العديد من المؤسسات منها تنظيمات المجتمع المدني والجامعة إلى الجمعيات والمنظمات والنوادي الثقافية والعلمية والرياضية والاجتماعية، حيث تشكل داعماً رئيساً في مكافحة الآفات الاجتماعية عن طريق توجيه طاقات الشباب إلى العمل النافع والابتعاد عن رفاق السوء من خلال الانخراط في النشاطات الهادفة والإعمال التطوعية التي تعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والفائدة.

أ. **الأسرة الحاضنة:** وتعد الحجر الأساس في البناء التربوي، فالتربية الصالحة المسؤولة تستطيع أن تقدم للمجتمع أفراداً أسوياء قادرين على المشاركة في بنائه بكفاءة.

ب. **المدرسة:** تكمّل ما بدأت به الأسرة من التربية والإعداد وغرس القيم والفضائل، وتزويد الأجيال بالمعرفة والخبرة ليكونوا أعضاء صالحين في مجتمع، تتجلى التوعية الأمنية في المقررات والمناهج المدرسية، وفي إعداد المعلمين وإعطاءهم دورات تدريبية تساعدهم على بث الحس الأمني بين التلاميذ.

ج. **الجامعة:** تعد الجامعة من أكثر المؤسسات التي تفتح المجال للطلبة والشباب للوصول إلى الشأن العام والحياة السياسية، وتوفر البيئة المناسبة والحاضنة للممارسة والتفاعل السياسي

المنارة للاستشارات
ww

والاجتماعي، لها دور علمي أكاديمي وأخر سياسي، خاصة في ظل التحولات السياسية وما تشهده المنطقة العربية من تحديات وتهديدات وصراعات واضطرابات في أعقاب ثورات الربيع العربي، وعليه تزداد أهمية الدور السياسي والأمني للجامعة، خصوصا في مجال تنمية الوعي الأمني والسياسي للشباب الجامعي الذي أصبح يواجه تحديات وتهديدات من بطالة وما ينجر عنها من انحراف وهجرة غير شرعية وتطرف وعنف وانحراف وانخراط في شبكات الإجرام والإرهاب وكلها تعتبر معوقات أمام تحقيق الأمن المجتمعي. فالجامعة لها دور في تحصين الطالب وتنشئته سياسيا من خلال تدريس المناهج والمواد التي توثق الصلة بالوطن والولاء للدولة وتدريب الطلاب على العمل السياسي وتحمل المسؤولية وإدارة المواقف واتخاذ القرارات ومهارات المناقشة والمشاركة السياسية وإبداء الرأي واحترام الرأي المخالف، وتنمية الثقافة الأمنية من خلال التشجيع على الحوار وثقافة التسامح وحل النزعات بالطرق السلمية وبناء السلام وعدم السكوت عن ارتكاب الجرائم والتبليغ عنها والإدلاء بالشهادة بدون خوف أو تردد.

د. الأدوار المختلفة لتنظيمات المجتمع المدني في التوعية الأمنية: تستطيع منظمات المجتمع المدني المتعددة أن تلعب دوراً فاعلاً بشكل عام في ترسيخ الثقافة الأمنية ونشر الوعي الأمني، وتلعب دوراً حاسماً في الكثير من القضايا المحورية والمفصلية في المجتمع الذي تعمل فيه، وهي بذلك تكون أداة تدعم وتؤدي دوراً من أجل تعزيز مفاهيم المواطنة والحيطة والحقوق المدنية خلال الأدوار الآتية:

– تخلق وتنمي الشعور بالمسئولية لدى الأفراد تجاه مجتمعاتهم، وتكرس في نفوسهم قيم المواطنة، مما يمثل نوعاً من الحصانة الذاتية من الانزلاق في الإجرام والفساد، فأكثر من يتورطون في الإضرار بأمن المجتمع، هم الذين يحملون مشاعر سلبية تجاه وطنهم، كرد فعل لضغوط يعانونها، أو لتأثيرهم بأفكار خاطئة.

المنارة للاستشارات
ww

– تستوعب وتحتوي الطاقات من أبناء المجتمع (الشباب)، لتوجهها الاتجاه الصحيح وخاصة من شريحة الشباب، الذين لديهم فائض من الوقت والطاقة، وطموح لتكوين الذات وانتزاع الدور.

– محاولة تقدم الحلول والمعالجات للمشاكل الاجتماعية، حتى لا تتفاقم وتصبح بؤراً منتجه للاضطراب وتقويض أمن المجتمع .فمشكلة الفقر مثلاً، وضعف التعليم، ومشكلة البطالة والصراعات الداخلية في المجتمع وأمثالها توفر أرضية خصبة للأجرام والإرهاب.

– التوعية بأضرار المحذرات وسبل مكافحتها وتعاطيها، حيث تعد من أخطر المهددات الأمنية في المجتمع، وتوعية الرأي العام بخطورة ظاهرة الإرهاب والتطرف والإجرام.

– الحرص على توعية المواطنين بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة في المجتمع وضرورة تقيد الموطن بها. ففي مجتمع مثل المجتمع العربي الحديث العهد بنظم الدولة الحديثة تعد مخالفة القوانين من الأمور الشائعة في الكثير من الأمور الحياتية، كعدم التقيد بأنظمة المرور، وعدم التقيد بأنظمة السلاح وما هنالك من التجاوزات النظامية، مثل هذه التجاوزات تولد بلا شك العديد من المشكلات الأمنية كالمشاجرات، جرائم القتل، التعدي، وإتلاف الممتلكات...

– التركيز على الإعلام الوقائي من الإخطار والكوارث سواء الطبيعية أو البشرية وتداعياتها.

– المساهمة في المصالحة الوطنية وتفادي الحروب الأهلية والسيطرة على الأسلحة الخفيفة والصغيرة، خاصة في الدول التي تعرف حروب وأزمات سياسية.

– المساهمة في المحافظة على القيم داخل المجتمع ومكافحة أشكال التوتر والفوضى.

– رعاية ضحايا الجريمة، الضحايا هم الأشخاص الذين أصيبوا بضرر بدني أو نفسي.

المنارة للاستشارات
ww

– المشاركة في إعداد ووضع السياسات العمومية في قطاعات العدل والأمن والحفاظ على النظام والمشاركة مع السلطات التنفيذية والتشريعية في مناقشة القضايا الهامة، وبخاصة في صياغة القوانين وتعديلها، والمتعلقة بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي.

– دور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الإنسان والتطور الديمقراطي وتكوين مواطن مسلح بما يكفي للاستفادة من حقوقه، مع تعزيز مراقبة دسترة القوانين والتنظيمات المنبثقة عن الجهاز التنفيذي.

5. العراقيل التي تواجه منظمات المجتمع المدني في أداء أدوارها التوعوية اتجاه الشباب

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في طبيعة عمل منظمات المجتمع المدني، ومستوى تطورها، ودرجة تأثيرها في المجتمع، ومن ثم محاور أنشطتها وتأثيرها الأمني والسياسي ومستوى الضغط الذي تمارسه على الشباب، وقدرتها على إيصال صوتها إلى مراكز القرار والمشاركة في رسم ملامح السياسات التربوية والمجتمعية، وفي هذه الاتجاهات يمكن تحديد العوامل التالية:

أ. عراقيل تشريعية قانونية: تكمن في الإطار التشريعي الناظم لعمل منظمات المجتمع المدني على الصعيد الوطني، إذ لا تزال القوانين المتعلقة بعملها تتضمن العديد من الإشكاليات التي تعوق عمل هذه المؤسسات من القيام بدورها بفاعلية ابتدأ من التأسيس إلى عقبات الممارسة والنشاطات والفعاليات وانتهاء بالتمويل المالي.

ب. عدم الاهتمام بالتوعية الأمنية وضعف الثقافة العامة للمجتمع: ما يلاحظ على معظم الجمعيات أنها لا تعطي البعد الأمني الاهتمام الكافي في ممارسة أدوارها، بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية وإدراكها لعمل مؤسسات المجتمع المدني في مجال التوعية الأمنية.

ج. عراقيل داخلية تتمثل في قلة الإطارات والكفاءات المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني، والتي تمكنها من مواجهة الواقع الاجتماعي وكشف تأثير الانحراف والإجرام على تماسك المجتمع، ووضع التصورات والمخططات والسياسات، إلى جانب العراقيل المادية وقلة الإعانات

المنارة للاستشارات
ww

الرسمية والتبرعات الاجتماعية التي تمكن الجمعيات من القيام بمبادرات وحملات تطوعية لنشر الوعي الأمني.

د. ضعف درجة انفتاح المؤسسات الأمنية على تنظيمات المدني للتعاون والشراكة في ميدان التوعية والوقاية.

6. الخاتمة

النتائج:

خلصت الدراسة ومن خلال الملاحظة اليومية ورصد وتتبع نشاط الجمعيات وأداء المؤسسات غير الرسمية، إلى أن هناك تقصير من جانب المؤسسات غير الرسمية في أداء وظيفة التوعية الأمنية، ونقص في تأسيس الجمعيات التي تهتم بهذا الجانب، وغياب مظاهر الشراكة بين المؤسسات غير الرسمية والمؤسسات الأمنية، وان هذا التقصير يظهر من خلال تنامي مظاهر الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا، وتصاعد الإجرام وجنوح الأحداث والانحراف بمختلف أنواعه في المجتمع، وان مسؤولية التقصير يتحملها الجميع من غياب الانضباط والردع لدى الأجهزة الأمنية وقدرتها على تغطيتها الأمنية لكل الأحياء والمدن، والأسرة التي تخلت عن وظيفة التربية الأخلاقية، والمؤسسات التربية والجامعية التي تهاونت في التنشئة الاجتماعية والسياسية، ووسائل الإعلام المختلفة التي لم تقم بدورها في توعية الرأي العام.

التوصيات:

أ. التشجيع على تأسيس الجمعيات ذات الاهتمام بالطابع الأمني، أي التي تهتم بالتوعية الأمنية وكشف التهديدات المجتمعية ومخاطر الجريمة ومحاولة احتواءها، وتدعيم هذه الجمعيات ماديا وماليا، وربطها بالمجتمع الجواري المحلي للوقاية من الجريمة والانحراف.

المنارة للاستشارات
ww

ب. ضرورة التنسيق بين المؤسسات غير الرسمية المختلفة، وبين الجمعيات بمختلف تخصصاتها وميادينها، الرياضية والمدرسية والحقوقية والثقافية لتحقيق الوعي الأمني والتماسك الاجتماعي ومحاربة الآفات الاجتماعية.

ج. الانفتاح على المؤسسات التربوية ومراكز التكوين المهني من خلال مناقشة المشاكل والصعوبات النفسية والأسرية والاجتماعية التي تواجه الشباب، ومحاولة طرح أفكار ومواد وبرامج تدرس في المناهج التربوية خاصة بالتربية المدنية والأمن الوطني والثوابت والهوية.

د. تفعيل الشراكة بين الأسلاك الأمنية المختلفة وبين المؤسسات غير الرسمية، لان مسؤولية تحقيق الأمن والاستقرار في المجتمع ليست مسؤولية جهة واحدة فقط بل هي مسؤولية تشاركية مجتمعية.

هـ. توظيف التكنولوجيا في مهمة التوعية الأمنية، بوضع برامج إعلامية وبمشاركة نخبة متخصصة في مختلف المجالات الاجتماعية والنفسية والجنائية ومن الأئمة في المساجد، والاستفادة من تطبيقات الهواتف الذكية والثورة المعلوماتية، حتى تستفيد من برامج التوعية جميع الفئات والشرائح الاجتماعية، ومحاولة إدماج الطلبة وتحسسيهم بدورهم في الجانب التوعوي.

المنارة للاستشارات
ww

الهوامش والمراجع:

1) محمد سيد فهمي، الرعاية الاجتماعية بين حقوق الإنسان وخصخصة الخدمات، مصر، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ص 247.

2) اسكندر نبيل رمزي، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1988، ص254.

3) إحسان محمد الحسن، علم اجتماع السياسي، الأردن، دار وائل، 2009.

4) عماد حسين عبد الله، الإعلام الأمني وتحديات القرن العشرون، (جامعة القاهرة، مذكرة ماجستير غير منشورة)، ص18.

5) إمام شكري إبراهيم، الإعلام العربي والوعي السياسي للمراهقين، (مذكرة ماجستير منشورة، بمركز الإسكندرية للكتاب) 2009.

6) انظر: مداخلة المدير العام للمعهد الوطني للأدلة الجنائية و علم الإجرام العقيد مسعودي عبد الحميد في مداخلته في افتتاح ملتقى حول "جنوح الأحداث: من أجل معالجة متعددة الأبعاد" الذي نظم من طرف المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، النصر يوم 23 – 06 – 2013.

7) نفس المرجع السابق.

المنارة للاستشارات
ww